

رأه الوسط

26 أغسطس / آب: عاماً على حل البرلمان

□ في السادس والعشرين من أغسطس/ آب العام 1975 تم حل المجلس الوطني بعد أقل من سنتين من انعقاده لتبدأ مرحلة «قانون أمن الدولة»، التي استمرت حتى فبراير/ شباط 2001 وكادت تقضي على كل ما يتعلق بفطرة الإنسان وحقه في العيش الكريم وممارسة حقوقه السياسية والمدنية.

بعد 27 عاماً من مرحلة قاسية اجتازها الله معنا بعد صراع مرير دخلنا مرحلة جديدة بدأت مع التصويت الشعبي الساحق على ميثاق العمل الوطني ثم الانتخابات البلدية، ونشارك على دخول المرحلة الانتخابية نياية. وبغض النظر عن سلبات التعديلات الدستورية في فبراير الماضي، فإن ما حصل في البحرين من إنجازات خلال سنة ونصف لم يكن سيتحقق لو كنا نتناغم إرادة الملك من جانب وإرادة القوى الشعبية من جانب آخر في فتح صفحة جديدة لتاريخ البحرين. هذه الصفحة قد تختلف على كثير من تفاصيلها، ولكننا جميعاً نتفق على أساسياتها. وهذه الأساسيات هي الحفاظ على كرامة المواطن وعدم السماح بإهانة من أي سلطة كانت وتوفير الفرص لجميع المواطنين للمشاركة في الحياة العامة أو أساس الكفاءة، وبعيداً عن أي فروقات وتمييزات عرقية أو مذهبية أو قبلية حرماً ديننا الإسلامي الحنيف وتحرمها الميثاق الدولية التي وقمت مملكة البحرين على عدل منها.

إلا إن البحرين لم توقع حتى الآن على أهم عهدين دوليين، أولهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وثانيهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نعم وقعت البحرين «معاهدة مكافحة التعذيب» في العام 1998، ووقعت «المعاهدة الدولية لإزالة جميع أنواع التمييز العنصري» في العام 1990، ووقعت «اتفاق حقوق الطفل» في العام 1992، ووقعت في يونيو/ حزيران الماضي «المعاهدة الدولية لإزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة»، ولكن بقيت أهم الاتفاقات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من دون توقيع.

إن أهمية توقيع العهدين الدوليين المذكورين تكمن في تثبيت المرجعية الدولية للضوابط المطلوبة لتثبيت حقوق المواطن المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتوقيع أيضاً يوفر الحماية التي يمكن من خلالها إدارة الحوار الوطني لتعزيز المشاركة الشعبية في القرار السياسي وتعزيز الحقوق الأساسية الأخرى. والتوقيع أيضاً يوفر أحد الضمانات المعنوية للحرر للأصلاحي التي بدأها عملة الملك، وتحفز جميع القوى السياسية على العمل السياسي العلني من داخل البحرين. ويتعزز بذلك استقرار الوطن على أساس احترام الحقوق.

بعد 27 عاماً من «قانون أمن الدولة»، كنا (الدولة والمجتمع) بحاجة إلى التعاضد والتناصح لضمان عدم عودة الماضي.

زيارة الملك لإيران:

الخير والاستقرار للجميع

□ دأب عملة الملك، ومنذ توليه زمام الحكم في مارس / آذار 1999، على التصدي بنفسه لجميع القضايا الحساسة والمهمة التي من شأنها عرقلة الاستقرار السياسي أو الاقتصاد السياسي أو العلاقات الخارجية. وكانت زيارته لإيران في 17 - 18 أغسطس / آب إحدى تلك الزيارات المهمة التي قام بها عملة منذ توليه الحكم. فلقد كانت العلاقات الإيرانية - البحرينية خلال الثمانينات والتسعينات سيئة لأسباب عديدة، ربما أكثرها ليس له سبب حقيقي يستحق ما حدث بين الجارتين المسلمتين.

فبسبب سوء العلاقات في تلك الفترة خسرت كل من إيران والبحرين سياسياً واقتصادياً. فمن الناحية السياسية استفاد البعض من العلاقات السيئة واخلق لنفسه أهمية وهمية قائمة على أساس اكتشاف «المؤامرات الانقلابية»، كل سنة أو سنتين خلال عقدي الثمانينات والتسعينات.

ومن جراء ذلك خسرت البحرين اقتصادياً أكثر من أي دولة أخرى في الخليج. فلقد أصبح صعباً على التاجر البحريني التعامل مع السوق الإيرانية المهمة، بينما كان غربنا من الخليجيين، دبي مثلاً، ينعوم بعلاقات تجارية ساهمت بشكل كبير في تعزيز وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة لديها.

تضرر القطاع التجاري البحريني كثيراً لعدم سماح وزارة الداخلية بتبادل الزيارات والوفود والتسهيلات المطلوبة لدخول السفن التجارية الإيرانية إلى موانئ البحرين.

كل هذا كان يحدث في الوقت الذي كانت كل تلك الأمور في توسع وازدياد مع الدول المجاورة الأخرى.

إن تاريخ الشعوب الأخرى يخبرنا بأن دولاً تحاربت عقوداً من الزمن إلا أن أياً من تلك الدول لم تخسر الحركة التجارية بينها. وكان التبادل التجاري يستمر في احلك الظروف، وكان هذا التبادل هو البوابة الأولى لإصلاح العلاقات السياسية لاحقاً.

فحسناً فعل عملة الملك عندما أذاب الجليد بين البلدين وقام بزيارته التاريخية فاتحاً المجال أمام التعاون السياسي والاقتصادي وربما الأمني لاحقاً. إن هذه الزيارة تعتبر من أهم المبادرات السياسية لما لها من تبعات حسنة على مختلف الأصعدة، والمستقبل هو الدليل على ذلك.

بيت التناقض

□ هناك مخاوف من قيام السلطات القضائية الأميركية بسن قوانين استثنائية تقضي باتخاذ إجراءات تنص على «الحجز التحفظي» على أموال عربية بذريعة تعويض أهالي ضحايا ضربة 11 سبتمبر/ أيلول 2001 في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا.

وفي حال أقدمت السلطات القضائية الأميركية على تخفية مثل هذا الإجراء، فالأمر ليس جديداً على تلك السلطات، فهي سبق واستخدمت القوانين الاستثنائية مراراً لتدمير سياسات أو ممارسة الضغط على دول تضعها واشنطن على لائحة الخصوم. فالدول التي لا توافق استراتيجيتها تصنف فوراً ويتم استخدام القانون لممارسة الابتزاز المخالف في جوهره للدول. وهذا ما فعلته واشنطن مع إيران بعد سقوط الشاه ومع العراق بعد دخول جيشه على القضاء والتراجع عن قرارات خوفها من إثارة حساسيات والإسلامية.

هناك أذاً هواجس عربية من دعوى أقامها عدد من ذوي ضحايا 11 سبتمبر ضد دول ومؤسسات وهيئات وأفراد في السعودية والسودان وغيرها من الدول.

وعلى رغم أن الدعوى لم تتركز إلى سند قانوني وتفتقر إلى أدلة قاطعة تبني عليها البراهين لتوجيه التهم واللائحة فإن هذا الأمر لا يمنع واشنطن من استخدام القانون للإبتزاز السياسي - المالي. فالبيت الأبيض يستعمل القوانين لتوجيه سهام في كل الاتجاهات. أحياناً لا يتوازن خصومه وأحياناً للتعطيل على الأصدقاء كما فعل أخيراً حين استخدم سلطة الكونغرس للضغط على القضاء والتراجع عن قرارات خوفها من إثارة حساسيات سياسية مع حلفاء لاستراتيجيتها.

وحدثاً تراجع قضية فيدرالية عن طلبها الكشف عن هوية كل المعتقلين الذين أوقوا في إطار التحقيقات والملاحقات المتصلة بالهجمات على نيويورك وواشنطن. ويقال إن البيت الأبيض ضغط بهذا الاتجاه لمنع الكلام المتداول في الغرف السرية عن وجود مئات المعتقلين من عشرات الجنسيات غير العربية (وغير المسلمة). كذلك الكلام عن احتمال «تورط» بين 64 و123 شخصاً يحملون الجنسية الإسرائيلية.

وهنا بيت التناقض في البيت الأبيض. فمن جهة يشجع عائلات الضحايا على دفع عرق تدرج في إطار الابتزاز المالي عن طريق التهديد بالتهشير السياسي أو استخدام القوانين المطالبة لتسوية ثغرات على الحق لقوى باكل مال الضيف. ومن جهة أخرى يطلب من الكونغرس الضغط على قضية فيدرالية لسحب طلبها بالكشف عن هوية كل المعتقلين بشأن ضربة 11 سبتمبر.

■ طهران - حسن حفص

□ طرحت الزيارة - الحدث - الأولى على هذا المستوى الرفيع، التي قام بها ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة في 17-18 أغسطس / آب إلى العاصمة الإيرانية طهران أسئلة كثيرة متصلة بالعلاقات بين البلدين واحتمال تطورها في المستقبل.

وكانت العلاقات الثنائية بين البلدين شهدت تاريخاً من التوتر يعود في جذوره إلى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية، أي منذ أيام الشاه السابق، على خلفية عدم الاعتراف بالسيادة دولة البحرين مطلع السبعينات، والإصرار على المطالبة بها في اللحظات السياسية التي يريد ممارسة الضغط على الدول الخليجية كجزء من الأراضي الإيرانية.

بعد انتصار الثورة، دخل عامل آخر على خط التوتر في هذه العلاقات، وهو اتهام إيران بدعم محاولة الانقلاب على النظام والسعي لإقامة دولة إسلامية، ومن ثم إيوائها لعناصر من المعارضة الشيعة وتقديم المساعدة لهم.

إيران من جهتها، اتهمت البحرين حينها، بتقديم تسهيلات كبيرة للقوات الأميركية في عملية الإزالة الفاشلة لصراف «طيس» من أجل تحرير رهائن السفارة الأميركية في طهران، ونكرت أن الطائرات انطلقت من القاعدة الأميركية في البحرين.

تعود الإشارة الأولى لانفراج بين البلدين إلى الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني إلى المملكة العربية السعودية والبحرين وضم كلا من الرئيس الإيراني وولي العهد السعودي الأمير عبدالله وأمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.

النتيجة الإيجابية لتقسيم العراق، وهو ما برزتها احتمالات تقسيم العراق، وهو ما ساهم في ترسيخ التقسيم الجيوبوليتيكي للمنطقة. وبرز هذا الهاجس واضحاً في التصريحات السعودية والإيرانية وحتى السورية في التأكيد على وحدة الأراضي العراقية ومعارضة أي هجوم عسكري عليه. وعبر الرئيس محمد خاتمي عن ذلك بكل وضوح عندما أكد لدى استقباله ملك البحرين - أن إيران تعارض تقسيم العراق

الزيارة الأولى لمسئول بحريني على هذا المستوى إلى إيران، وهي تدلل بوضوح على دور إيران وموقعها في المنطقة وتفتح صفحة جديدة في العلاقات التاريخية بين البلدين..

وخصوصاً خليجي (سعودي وإماراتي وعماني)، باتجاه إيران في هذه المرحلة، واحتمالات هجوم عسكري على العراق، يدفع إلى الاعتقاد أن قيادات هذه الدول، تسعى لقطع الطريق على بلورة اميركية - «بساط» جديدة لخريطة المنطقة، تكون بوابتها احتمالات تقسيم العراق، وهو ما ساهم في ترسيخ التقسيم الجيوبوليتيكي للمنطقة.

ويبرز هذا الهاجس واضحاً في التصريحات السعودية والإيرانية وحتى السورية في التأكيد على وحدة الأراضي العراقية ومعارضة أي هجوم عسكري عليه. وعبر الرئيس محمد خاتمي عن ذلك بكل وضوح عندما أكد لدى استقباله ملك البحرين - أن إيران تعارض تقسيم العراق

وستدافع عن وحدة أراضيها». الصحف الإيرانية رأّت أن الانفتاح الذي تشهده العلاقات العربية الخليجية مع الجار الشمالي على الخليج، يدل على أن معادلات جديدة في طور النشوء بينها، ما يستدعي استبعاد كل الأطراف عن أجواء التوتر والحذر والسلبية التي كانت مسيطرة على العلاقات بينها في العقدين الماضيين، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً على إمكانات التنسيق والتعاون وتعزيز العلاقات الثنائية من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وقطع الطريق على التدخل الأجنبي في شؤنها الداخلية. وهو ما دعى إليه أيضاً مرشد الثورة آية الله السيد علي خامنئي في لقائه مع الملك البحريني بأن المنطقة تتعرض لتهديدات كبيرة مصدرها «البلطجة» الأميركية وتطاول العالم الإسلامي برمته الأمر الذي يتطلب المزيد من التعاون بين دوله، شيراً إلى الأثر السلبى للدعاية الغربية ودورها في تخريب علاقات إيران الخليجية.

الخطوة الأبرز في نتائج الزيارة البحرينية إلى العاصمة الإيرانية هي ما تضمنه البيان المشترك الذي صدر بعد انتهاء المباحثات، وأكد على أن الجانبين يدرسان إمكانية توقيع «اتفاق أمني» بين البلدين في المستقبل القريب، وهو أن تمّ، فإنبه يضاف إلى المعاهدات الأمنية الأخرى الموقعة بين إيران والسعودية والكويت وقريباً جداً الإمارات، وهو ما قد يفسح المجال في المستقبل إلى إمكانية معاودة دراسة انضمام إيران لجلس التعاون الخليجي، خصوصاً بعد التقارب الكبير بينها وبين الإمارات وارهاسات التوصل إلى حل لأزمة الجزر الثلاث بينها. وهو ما أكد عليه العاهل البحريني من أن الوقت مناسب لتوسيع التعاون والتشاور بين الأخوة من أجل التوصل إلى هدف الحفاظ على أمن المنطقة واستقرار الخليج.

الموقف الإيراني المعارض بشدة للهجوم العسكري الأميركي على العراق، لم يسقط من اعتباراته حساسية وضع البحرين في هذا الإطار ووجود مقر الأسطول الخامس



عظمة الملك في لقاء قمة مع مرشد الثورة ورئيس الجمهورية الإيرانية

الأميركي على أراضيها، وهو موقف يدرك الجانب البحريني منطلقاته ودوافعه النظرية والعملية. فإيران ترى بوضوح أن الهدف الأساسي من الاستفزاز الأميركي لن يقف عند حدود توجيه ضربة للعراق، بل سيتعداه إلى توجيه ضربة جزئية لإيران من خلال تدمير المفاعل النووي في مدينة «بوشهر» المشاطة للخليج. وما يعني ذلك من تدمير الأحلام الإيرانية بالحصول على تكنولوجيا متقدمة في الإنتاج الكهربائي. أكادت التصريحات الصادرة بعد المباحثات الثنائية «التي عقدت خلف أبواب مغلقة» أن الجانبين تطرقا إلى الأوضاع الأخيرة في فلسطين، ووافقا على ضرورة التوصل إلى حل عادل ووقف الاعتداءات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، غير أن الجديد في الموقف الإيراني، الذي تكرر أخيراً خلال زيارة وزير الخارجية السعودي لطهران، وهو كلام جديد في الأدبيات السياسية الإيرانية، إذ يعد تراجعاً عن المطالبة بدولة ديمقراطية.

أحجار على رقعة الشطرنج

نظرية «المؤامرة» ومدارسها السياسية

■ الوسط - وليد نوبهض

عاشت الولايات المتحدة في 4 يوليو/ تموز الماضي هواجس مؤامرة قيل أن تنظم القاعدة (إسماء بن لادن) خطط لها بهدف ضرب عشرات المدن والمواقع المدنية في شرق البلاد وغربها.

واستقت إدارة البيت الأبيض معلوماتها من مصادر منتشرة في العالم اجمعت كلها على احتمال حصول أعمال خطيرة في ذكرى استقلال أميركا عن بريطانيا. وعممت الأجهزة الأمنية على كل الولايات مثيرة الحذر والرعب والتوتر تحسباً لتكرار ما وقع في 11 سبتمبر/ أيلول الماضي. ومرة يوم الرابع من يوليو من دون أن تتحقق معلومات «المؤامرة».

وباستثناء حادث الهجوم المعزول على مكاتب شركة «العال» الإسرائيلية في مطار لوس أنجلوس لم تسجل الأجهزة الأمنية حوادث أخرى سوى تلك التي تقع يومياً في عشرات المدن الأميركية.

خلاصة الأمر أن فكرة المؤامرة والعيش في ظلها وتحت تأثيرها النفسي (المرضي) انتقل في العقد الأخير من ظاهرة عالميائية تقول بها الدول التابعة في ظاهرة عالمية (عالمية) باتت الدول المتبوعة تعيش هواجسها ومخاوفها. والتساوي في مسألة المؤامرة ربما يكون من إحدى حسنات العولة. فمن أين أتت نظرية المؤامرة وكيف تعولت فكرياً؟

□ انقسم علماء السياسة على فكرة «المؤامرة». فهناك فريق يرفضها ويرى فيها مجرد خرافة اخترعها بعض المفكرين لتبرير سياسات أو الدفاع عن أخرى. وهناك من يقبل بها جزئياً ويرى أن التآمر طبيعة بشرية يمارسها الكتل بقنوات وحسب النسبة المئوية لموازين القوى.

غير أن مسألة الخلاف لم تقتصر على فريقين. فهناك فريق ثالث تبني فكرة «المؤامرة» ورفضها إلى درجة عليا في صنع التاريخ البشري محولاً عناصرها المشتقة إلى «نظرية»، متكاملة الشروط. فالأؤامرة عند هذا الفريق ليست خرافة بل حقيقة يمكن تفسير كل الحوادث والتطورات في ضوء مخططها الثابت الذي يصنعه بعض الناس من دون وعي من البعض الآخر.

فالعالم بحسب أصحاب نظرية «المؤامرة» ينقسم إلى فئتين: أقلية واعية تتآمر على العالم لتنفيذ مخططاتها الجهنمية، وأكثرية ساذجة تضحي بحياتها ومصالحها وماضيها ومستقبلها من أجل «حقة» من المجرمين قروا السيطرة على العالم وموارده.

ويعتبر المفكر الأميركي ويليام غاي كار ايرز قادة الفريق الثالث الذي انطلق من تجربته الخاصة للتنبؤ لفكرة المؤامرة ورفضها إلى مستوى القانون الثابت الذي يحرك البشر بأسلوب خفي ومن وراء الكواليس.

بدأت مغامرة كار في العام 1911 حين انتسب إلى تنظيم سري في فلوريدا وشرع يمارس نشاطه السياسي فارتقى السلم التنظيمي إلى أن وصل إلى أعلى الدرجات فافتتح السري في العام 1950 ولاحظ أن الحروب والثورات مجرد مؤامرات يقفها البشر من دون وعي منهم لمصلحة فئات كاسرة، فتبني في الخفاء، ترديد السيطرة على موارد الشعوب وحياتهم.

وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1958 قرر كار التقاعد وكتابة مذكراته بدءاً من تجربته وصولاً إلى فضح كل ما يملك من معلومات عن تاريخ التآمر ومدارسه المنتشرة في العالم.

حصل كتاب كار عنوان «أحجار على رقعة الشطرنج» ويلاحظ العنوان كل النظرية. فالأحجار هم البشر

وإبقى على المجلس السويسري بصفته ثاني أقدم تنظيمات «النورانية» في العالم. ويدعي كار في كتابه عن المؤامرة أن الجنرال بايك وضع بين العام 1859 والعام 1871 سيناريوات لافتعال ثلاث حروب عالمية وثلاث ثورات كبرى تنتهي كلها في نهاية القرن العشرين. ويقول كار أن رسالة من رسائل بايك مؤرخة في أغسطس (آب) 1871 موجودة الآن في المتحف البريطاني.

ويقول كار أن مجموعة سويسرا استمرت تقود التنظيم الأوروبي مستفيدة من حياذ دولة سويسرا وعدم انجرارها إلى حروب القارة الأوروبية. إلا أن أمرها اكتشف في نهاية الحرب العالمية الثانية فانقلبت القيادة إلى نيويورك وتحديداً في مبنى هارولد برات. وياتنقل القيادة من سويسرا إلى نيويورك حلت اسرة روكلفد مكان اسرة روتشيلد في تمويل نشاطات «التنظيم النوراني».

أهم ما في نظرية كار عن «المؤامرة» ليس تاريخها بل أفعالها، فهو يدعي أن «النورانيين» ساهموا في تأسيس ثلاث حركات عالمية لتدمير العالم وهي: الشيوعية، والنازية، والصهيونية.

وأيضا ساهمت في افتعال ثلاث حروب وثلاث ثورات. ولعبت دوراً في تدمير القيصريّة في روسيا ومساعدة الشيوعيين للوصول إلى الحكم لنشر الإلحاد والتحلل الخلقي.

ولعبت دوراً في إثارة الخلافات بين ألمانيا وبريطانيا لأضعاف أوروبا. وكذلك دبرت كل الخلافات التي اندلعت بين النازية والصهيونية لتبرير قيام دولة «إسرائيل» في فلسطين المحتلة.

ليس هذا فقط، بل يحذر كار من مخطط جديد لبدء الحرب العالمية الثالثة تبدأ بانارة النزاع بين الحركة الصهيونية العالمية والعالم الإسلامي لتدمير بعضهما بعضاً. وتوقع كار أن تكون تلك الحرب الثالثة مدبرة الأول في تشارلستون (ولاية كارولينا الجنوبية). الثاني في روما (إيطاليا)، والثالث في برلين (ألمانيا)، وعهد إلى معلمه الأول مازيني بتأسيس 23 مجلساً في أوروبا، حتى الآن لم تتدخل اليهود العالمية الثالثة التي توقعها



كار في كتابه الصادر في نهاية خمسينات القرن الماضي. إلا أن نظريته عن المؤامرات فعلت فعلتها وتركت بصماتها على أكثر من صعيد إيديولوجي وفي مختلف المستويات والمدارس السياسية في العالمين الأميركي والأوروبي وكذلك في العالين العربي والإسلامي.

وخطورة نظرية المؤامرة أنها تدفع الناس في النهاية إلى الاحباط والانتظار والقعود وترك المسائل تأخذ مجراها ما دامت الأمور «مفبركة» و «معلبة» و «مسيرة» من قبل جهات مجهولة يطلق عليها تسميات مختلفة لكنها في النهاية تتحكم بمسار الكون وتتحدى البشر والصانع من دون رادع أو وازع.

واخطر ما في نظرية المؤامرة أنها اقصد العقل وعلقت قدرته على التفكير والتحدي والمواجهة واحبطت كل حركة تغييرية تزيد الخير العام وتطمج نحو إقامة الحد الأدنى من العدالة بين البشر. وربما هذه هي المؤامرة الوحيدة من «النظرية».

والخطر من كل ذلك أن النظرية شطرت علماء السياسة إلى مدرستين: واحدة ترفضها وأخرى تقبلها. بينما الصحيح هو أن الرفض المطلق خطأ والقبول المطلق خطأ كبر. فالأؤامرة موجودة وعقلية التآمر مسألة واردة في كل الحالات، فهي في النهاية دلالة من دلالات تطور العقل وقدرة الأخير على السيطرة وتنظيم الأمور والشؤون.

فالإكاديميات العسكرية اليوم تدرس الجنزالات الكبار مبادئ سياسية لاستيعاب الأزمات واحتماء الحروب وفق شروط موضوعية وعقلانية. كذلك هناك أكاديميات تدرس بعض كبار الجنرالات مبادئ افتعال الأزمات لتبرير التدخل العسكري دافعاً عن مصالح يحمّلن أن تهددها قوى محلية بعد عشرات السنين.

السيطرة على قوانين الطبيعة والبشر... إلا أن تفسير التاريخ وفق منهجية التآمر ليس دقيقاً لأن «العقل» مهما كبر يبقى لعبة صغيرة في مجرى الزمان.